من أجل تحرير الجهاز الحكومي من قيود البيروقراطية والفساد
وتفعيل آليات الرقابة وتفعيل قانون الذمة المالية . .
المؤتمر الشعبي العام

خطة نوعية لمواكبة المستقبل

الخمسية الثالثة.. استهداف النمو المستدام

■ تسعى اليمن خلال خمس سنوات قادمة من خلال الخطة الخمسية الثالثة الطموحة إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية وخلق فرص عمل والتخفيف من الفقر وإيجاد شراكة فاعلة مع القطاع الخاص والمدني والمؤسسات الدولية..

ويعتمد الإطار الكلي للخطة على تكامل التوازنات في الجوانب الاقتصادية التي تضمن تحقيق أهداف الخطة..

«الميثاق» التقت اقتصاديين ومتخصصين تحدثوا عن الخطة الخمسية الثالثة للتنمية ٢٠٠٦-٢٠١٠م..

■تحقيق/ فاروق ثابت

● الدكتور علي شاطر مثنى- وكيل وزارة المالية لقطاع التخطيط- استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء: بلاشك أن ما تضمنته الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) من مؤشرات وأرقام تشكل في مجملها تعزيزاً للإصلاحات الاقتصادية وتحقيقاً للنمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام وخلق فرص عمل جديدة للتخفيف من الفقر، وكذا بناء شراكة فاعلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية المانحة وكذا مع المحيط المجاور والإقليمي والدولي.

مضيفاً: ومن أجل تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة لابد أن يكون هناك إدارة اقتصادية سليمة وتحسين استغلال الموارد ووضع السياسات والإجراءات المناسبة سواء من حيث الملائمة أو التوقيت.. أيضاً لابد أن يكون هناك متابعة للأداء، كون متابعة الأداء تعد من الأمور المهمة والمكملة لتحقيق أهداف الاستراتيجية، وذلك من خلال الآتي:

- تطوير كفاءة المعلومات ونظم متابعة ومراقبة الأداء وعلى مستوى كل قطاع.
- تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة وغيرهما من القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- تطوير قاعدة البيانات المتعلقة بالعمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية.

ويؤكد: أن تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثالثة سيلبي جزءاً كبيراً من طموحات المواطن اليمني وذلك من خلال التوسع في بناء القاعدة الإنتاجية وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها واستغلالها بشكل أمثل، وكذا الاستفادة القصوى من الطاقات والموارد المتاحة، كل ذلك بهدف امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة المواطن على المدى القصير والمتوسط، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ومستديمة على المدى الطويل.

تراكم معرفي

● ويشير الدكتور عبدالله المخلافي- استاذ الاقتصاد بجامعة تعز- وكيل وزارة المالية إلى أن الخطة الخمسية الثالثة تأتي تجسيداً للتوجهات التنموية للقيادة السياسية واهتمامها بتحقيق نقلات نوعية في المجالات المختلفة وبالذات في المجال الاقتصادي بدليل انتهاج اليمن لسياسات الاصلاح الاقتصادي منذ مطلع ١٩٩٥م وما أدت اليه تلك الاصلاحات من ثمار ايجابية لصالح الوطن والأمة ولولا تلك الاصلاحات وبتوجيهات من قائد المسيرة التنموية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح- حفظه الله- لكان الوضع الاقتصادي في اليمن في حالة يرثى لها.

ولكن بحكمة القائد اتخذ قرار الاصلاح الاقتصادي في وقته قبل ان يصل الاقتصاد اليمني الى حافة الهاوية في تلك السنة ١٩٩٥م ويستند مشروع الخطة الخمسية الثالثة الى تراكم معرفي واسلوب منهجي في صناعة القرار الاقتصادي في الماضي والحاضر والمستقبل.

ولذلك تستند الخطة الثالثة في الاساس الى المنطلقات والاسس المرجعية المتمثلة في الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م واهداف التنمية الالفية ٢٠١٥م بالاضافة الى برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري والاجندة الوطنية للاصلاحات وبناء على ذلك تبلورت التوجهات العامة للخطة في محورين رئيسين :

الأول : يركز على حفز النمو الاقتصادي في كل القطاعات الاقتصادية واطلاق طاقات النمو في القطاعات الاقتصادية الواعدة وتعزيز مناخ الاستثمار وحشد امكانات القطاع الخاص لتحقيق نمو اقتصادي متنام، مستفيدين من الميزات النسبية والموارد الطبيعية المتاحة والكامنة للاقتصاد اليمني.

الثاني : الحد من الفقر وتحرير الفئات الفقيرة من العوز والحاجة عبر رؤية شاملة لآليات وسبل معالجة الفقر والتخفيف من آثاره باعتباره ظاهرة اقتصادية واجتماعية هيكلية.

واستناداً الى ذلك فإن هذه التوجهات بنيت على اساس ثمانية منها :

- تعميق الاصلاحات الاقتصادية من خلال رفع كفاءة الموازنة العامة للدولة- تفعيل شروط الحكم الجيد من خلال تعزيز المشاركة السياسية وتطوير النظام التشريعي.. الخ- وتقوية الشراكة مع القطاع الخاص.. الخ - تعزيز دور السلطة المحلية وتحقيق التنمية الريفية- تعزيز تنمية الموارد البشرية وتعزيز الحماية الاجتماعية بالاضافة الى تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً.

وعليه فإنه يمكننا القول وباطمئنان كبير بأن ما تضمنته الخطة من محاور ومرتكزات وارقام ومؤشرات سيؤدي حتماً الى تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد اليمني بما من شأنه تحقيق التنمية الشاملة.

نعم أقول التنمية الشاملة وليس التنمية الاقتصادية لأن الواقع الذي انطلقت منه الخطة هو واقع يزخر بالكثير من الانجازات الاقتصادية تحديداً والانجازات التنموية بشكل عام وبالتالي فإن الاستمرار في تنفيذ المنجزات الاقتصادية وفقاً لتوجهات الخطة الثالثة انما ينبئ بمستقبل زاهر للاقتصاد اليمني ولليمن واليمنيين..

ولعل ادراك صانع القرار الاقتصادي والمخطط للاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الواعدة هو دليل على نوعية الخطة والقرارات الاقتصادية التي ستتضمن تنفيذ الخطة والغايات المنشودة التحقيق من وراء الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الواعدة.

ومن جهة اخرى فإن الخطة تدرك تماماً بأن موضوع الفقر والبطالة امران او مشكلتان يعاني منها الجسد الاقتصادي اليمني مثله في ذلك مثل كل الاقتصاديات في العالم مع بعض التفاوت إلا ان السنوات القادمة (سنوات الخطة) ستعمل على الحد من هاتين المشكلتين مع السنوات الاولى لتنفيذ الخطة.

وعندما نتحدث مطمئنين بان الخطة ستشكل نقلة نوعية للاقتصاد اليمني.. لأن الخطة ارتكزت على تشخيص دقيق للجسد الاقتصادي ومقومات القوة منه والأمراض التي يعاني منها اقتصادنا الوطني وبالتالي وبعد ذلك التشخيص وصفت العلاج المناسب المتمثل في المحاور الرئيسية للخطة ومرتكزاتها الاساسية.

وان امراً هذا شأنه فإن سنوات الخطة كفيلة بتحقيق اهدافها التنموية خاصة وان مقومات القوة في الاقتصاد اليمني ودرجة مناعته لمقاومة الامراض قوية جداً وستكون النتيجة الحتمية المزيد من تعافي الجسد الاقتصادي اليمني.

اما الحديث حول الخطة وتحقيقها ستكون ملبية لطموحات المواطن اليمني، فهذا امر لايختلف عليه اثنان مع الاخذ في الاعتبار ان الطموحات بلا حدود

■ د .المخلافي : تشخيص دقيق للجسد الاقتصادي ووصف موضوعي للمعالجات المناسبة

■ د .مثنى : تعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتفعيل الرقابة والارتقاء بالبيانات

بينما القدرات عادة ماتكون محدودة ومع ذلك فإن المؤشرات وتجربتنا مع الاقتصاد اليمني مشجعة للغاية ويكفي ان نقول في هذا الجانب كم كان الناتج المحلي الاجمالي في بداية التسعينيات.. كان في حدود ١٢٢ مليارا أما الآن في ٢٠٠٦م فإنه يتجاوز ثلاثة آلاف مليار اي اكثر من ثلاثة تريليون ريال.. انه تغيير هائل وفوق العادة ولنا أمل وعلينا العمل قيادة وجماهير من أجل تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة فالمسئولية ليست مسئولية الرئيس وحده ولكن مسئولية النهوض باليمن مسئولية كل اليمنيين انها مسئولية مجتمعية.

تقدم وتحسن

● الدكتور لطف راجح الجحيفي- استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء: ما تضمنته الخطة الخمسية الثالثة من مؤشرات وارقام تتعلق بالبرامج التنموية المستهدفة تمثل مرتكزات أو أهداف تسعى لتحقيقها من منطلق انها تستند على كم من البرامج والاستراتيجيات السابقة التي استطاعت أن تحقق النجاح فيما استهدفته من الإصلاحات الاقتصادية أو الخطط التنموية التي تحقق على ضوئها الكثير من التقدم الاقتصادي والتحسن في مستوى المعيشة للمواطن بصورة عامة والتي تمثل رصيداً من التجارب والممارسات لذلك فهذه الخطة توجهاتها جاءت من منطلقين: الأول التطبيق العملي لكل ماورد في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي و الإداري، ورافق هذا البرنامج الخطة الخمسية الأولى، بهدف الحد من الاختلالات المالية والنقدية والآثار التضخمية الناتجة عنها، والتثبيت الاقتصادي من التدهور الخطير الذي لحقه في النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن الماضي نتيجة لكم من التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي واجهها الاقتصاد اليمني، وجاءت الخطة الأولى كاستراتيجية تنموية بهدف الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، وتحقق معدل نمو متوسط ٥,٥٪ في السنة وتزايد نصيب الفرد بشكل واضح حتى نهاية الخطة والذي انعكس على التحسن في مستوى المعيشة.. وجاءت الاستراتيجية الطويلة المدى والمتمثلة في الرؤية الاستراتيجية لليمن حتى ٢٠٢٥م (والتي تمثل أول مشروع لحكومة المؤتمر الشعبي في تاريخ اليمن التنموي) والتي تهدف إلى نقل المجتمع اليمني من الدول الأقل نمواً

■ د .الجحيفي : تستهدف القضاء على البطالة والحد من انتشار الفقر

إلى مصافي الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بتنوع اقتصادي وديمقراطي واجتماعي وثقافي.. ويضيف: وجاءت الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥م) كمرحلة أولى فيما شهدت تلك الاستراتيجية جاءت من منطلق مواصلة الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة التنوع في مصادر الدخل من خلال القطاعات غير النفطية الواعدة والدفع أكثر شراكة أكبر مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي من خلال تهيئة المناخ الذي يزيد من نشاطه في زيادة عملية التنمية وتفعيل شراكة مؤسسات المجتمع المدني وبالذات المرأة من خلال تفعيل نشاط المنشآت الصغيرة والأصغر، ومشاريع البنية التحتية في الريف بهدف الحد من البطالة وخفض معدلات الفقر في المجتمع من خلال خلق فرص عمل جديدة ومؤقتة وهي ماجاءت به استراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥م).. البعد الثاني: ان تلك الاستراتيجيات والبرامج وفرت للخطة الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) كم من البيانات والممارسات التي تستطيع من خلالها تحقيق ما استهدفته من المؤشرات والأرقام، من خلال استكمال وتلافي الخطط والبرامج السابقة وبما يمكن الخطة الاستمرارية لتحقيق التنمية المستديمة بكل ثقة واقتدار، كون المنطلقات الجوهرية لهذه الخطة تتضمن مواصلة الجهود التنموية من أجل القضاء على البطالة والحد من انتشار الفقر والإصلاحات الإدارية والقضائية والحد من الروتين والفساد والشفافية بهدف تحقيق الحكم الجيد كمؤشر تسعى الدول النامية إلى تحقيقه.. وقد قطعت اليمن بقيادة فخامة رئيس الجمهورية الأخ علي عبدالله صالح شوطاً كبيراً في ذلك وفقاً لما تشيره معظم التقارير الدولية المتخصصة بذلك وبما يؤهل اليمن إلى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى السعي الجاد لحكومة المؤتمر الشعبي العام لانجاح ما استهدفته الخطة من مؤشرات وأرقام البحث عن مصادر التمويل وبافضل الشروط من أجل تمويل البرامج التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستطاعت الحكومة الانتهاء من هذا بدعم وعلاقات فخامة رئيس الجمهورية الشخصية، وعلى المستوى الإقليمي والدولي.. خلال مؤتمر المانحين الذي سيعقد قريباً (في شهر نوفمبر من هذا العام) في لندن، والذي من خلاله تحصل اليمن على تغطية الفجوة التحويلية ليس للخطة الخمسية الثالثة فحسب بل للرؤية الاستراتيجية لليمن حتى عام ٢٠٢٥م، بذلك تستطيع هذه الخطة ان تلبي طموحات المواطن اليمني في تحسين مستوى المعيشة وتوسيع خياراته في الحياة وبصورة عامة.

طموحات شعب

● ويرى الدكتور جميل العريقي- استاذ الاقتصاد بجامعة تعز- أن التقييم التحليلي المنصف لمؤشرات الخطة الخمسية التنموية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م يأتي من خلال نظرة فاحصة لأهمية تلك الخطة بصدور

■ د .العريقي : تنمية الموارد البشرية . . خلق فرص عمل . . استغلال موارد القطاعات الواعدة

القرار الجمهوري رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٠٤م لتشكيل اللجنة العليا لإعداد الخطة والتي أشار إلى أهمية الالتزام بالمنهجية العلمية، وتجسيد مبدأ الشراكة في كافة مراحل ومستويات إعداد الخطة لضمان المساهمة الإيجابية والفاعلة لكل شركاء التنمية فإذا تم مقارنة مؤشرات الخطة المنفذة المنتهية ١٩٩٥-٢٠٠٥م مع مؤشرات الخطة الخمسية التنموية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م، فقد كان للخطة الخمسية الثانية تأثير في تحسن ملموس في الأداء الاقتصادي فقد تحسن نمو الناتج المحلي الحقيقي حيث بلغ ٤,٦ في عام ٢٠٠٥م، وتم السيطرة على التضخم حيث تراوح معدله خلال الفترة من ١١,٣٪ مقابل ٤٩,٤٪ عام ١٩٩٤م، وتحسن الموقف الائتماني للاقتصاد.

وزادت الاحتياطيات من النقد الأجنبي لتغطي ١٦ شهراً للواردات مقارنة باقل من ٣ أشهر في ١٩٩٤م وتحول عجز الموازنة العامة للدولة إلى فائض تراوح بين ٢,٣٪ من الناتج المحلي عام ٢٠٠٠م و٦,٦٪ عام ٢٠٠٥م مقابل عجز كان قد بلغ ١٤,٩٪ عام ١٩٩٤م.

وتخفيض المديونية الخارجية من ١٩٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤م إلى ٣٢٪ في عام ٢٠٠٥م بينما مؤشرات الخطة الخمسية التنموية الثالثة تستهدف تحقيق معدل نمو ٧,١٪ خلال سنوات الخطة وتحسن مستمر في الأداء الاقتصادي وزيادة المساعدات الخارجية وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٤,٢٪ سنوياً.

وتهدف الخطة إلى زيادة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية من ٤٦٪ عام ٢٠٠٥م إلى ٦٢٪ عام ٢٠١٠م، وزيادة الاستثمار الحكومي إلى ٣٠٪ من إجمالي الانفاق العام، وتهدف الخطة الخمسية التنموية الثالثة إلى زيادة الإيرادات العامة غير النفطية إلى نحو ٤٥٪ من إجمالي الإيرادات العامة لأن الاعتماد على الموارد النفطية مع احتمالات نقص أو انتهاء المخزون النفطي يضع مستقبل البلاد في هاوية وينبغي التركيز بنمو وزيادة الموارد غير النفطية، وتشير مؤشرات الخطة إلى استمرار السيطرة على عجز الموازنة العامة بحدود ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتمويله من مصادر غير تضخمية.

وتشير الخطة إلى الالتزام بالقروض الميسرة والتسهيلات لاغراض التنمية وعدم تجاوز رصيد المديونية الخارجية ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وستعمل الخطة على ضمان الاستقرار النسبي لسعر صرف الريال والمستوى العام للأسعار.

ويضيف العريقي: وتؤكد الخطة على استكمال إنشاء سوق الأوراق المالية التي أعدت مشروع القانون منذ عامين واستقدم العديد من الخبراء لتجارب عدد من الدول التي نجحت في سوق الأوراق المالية.. ومواصلة تنفيذ برامج خصخصة المؤسسات والشركات العامة وإنزال اسهمها للاكتتاب العام.

لافتاً إلى أن تناول الخطة تنمية الموارد البشرية وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل منتجة في كل القطاعات وامتصاص البطالة وتحسين مستوى الدخل الفردي من شأنه أن يحقق انتعاشاً قوياً في الحياة المعيشة لمحدودي الدخل..

كما تستهدف الخطة استغلال الموارد الزراعية والسمكية وزيادة الإنتاج لتحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي، وتشير الخطة إلى أن زيادة نمو ١١٪ في كمية الصادرات السمكية وزيادة نمو ٤,٥٪ في الإنتاج الزراعي والحيواني.. وإلى استمرار توسع الاستكشافات النفطية والترويج للاستثمار وإنشاء صناعات بتروكيماوية معتمدة على المشتقات النفطية..

وتستهدف الخطة الحفاظ على إنتاج الغاز المسال بحدود ٦٥٥ ألف طن متري خلال سنوات الخطة والبدء بتصديره.

أما عن رؤيتنا لتنفيذ هذه الخطة فإن حكومة المؤتمر الشعبي العام وعلى رأسها القائد التنموي الرئيس يلمسها المواطن والاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدماتية من قبل الأخ الرئيس وقيادة المؤتمر تجعل من إمكانية تحقيق هذه الخطة أمراً عملياً واقعاً معاشاً خصوصاً ما تعيشه معظم مديريات الوطن في شماله وجنوبه من تدشين لمشاريع تنموية والبدء بتنفيذ تلك المشاريع وليس كما كان في سنوات سابقة وضع حجر الأساس لمشاريع تحول نقص الإمكانات لعدم تنفيذها، بينما ما يلمسه المواطن ان القيادة السياسية وحكومة المؤتمر استغلت التحسن في أسعار النفط لتوجيهها لتنفيذ العديد من المشاريع الحيوية سواء في مجال الطرق أو الكهرباء أو المياه أو المدارس أو المواصلات أو التخفيف من الفقر، ويتابع: بذلك فإننا نتفاءل إلى حتمية تنفيذ الخطة الخمسية التنموية الثالثة وفي حالة تحققها فإننا نعتقد بأن نتائجها ستكون ملبية لطموحات المواطن اليمني لأن نمو الاقتصاد بنسبة ٧,١٪ سنوياً يعبر عن مستوى نمو طيب قياساً إلى محدودية موارد بلادنا وزيادة السكان الحالي وتنفيذ بقية مراحل الإصلاحات الاقتصادية واستكمال البناء المؤسسي لأجهزة الدولة المختلفة وتعزيز اللامركزية وتوسيع المشاركة الشعبية في التنمية، فالمتابع لطموحات المواطن اليمني لتحقيق المتطلبات حتى عام ٢٠١٠م يتبين ان الخدمات الحكومية الواردة في الخطة الخمسية الثالثة والمؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية ومعدلات الاستثمارات الخاصة والحكومية الواردة في الخطة تجعل المواطن الطموح يطمئن في حالة تحققها.. ويكفي الاشارة إلى قراءة لتقرير وزارة التخطيط والتنمية في الستة الأشهر من عام ٢٠٠٣م يشير إلى أن كل ماورد بخطة حكومة المؤتمر الشعبي الخمسية الثالثة سيكون مؤكد التنفيذ، ونتوقع ان الجدية التي ستسود بعد الانتخابات المحلية والرئاسية ستجعل من اليمن يمن جديد لأن القائد التنموي الوحدوي الرئيس علي عبدالله صالح يريد ان تكون الفترة الرئاسية الأخيرة فترة تنموية يلمس المواطن آثارها.

النواب والشورى يواصلان اليوم مناقشة تقرير لجنة الخطة الخمسية الثالثة

مشروع اقتصادي حديث تتكامل فيه سياسات وإجراءات وبرامج فرص تعزيز النمو الاقتصادي

□ صنعاء- «الميثاق»

■ يواصل مجلسا النواب والشورى اليوم اجتماعهما المشترك لمناقشة تقرير اللجنة المشتركة المكلفة بدراسة مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠م المقدم من الحكومة.

وأوصت اللجنة في تقريرها الاجتماع المشترك للنواب والشورى بالموافقة على مشروع الخطة الخمسية وإلزام الحكومة العمل بالتوصيات والملاحظات التي أوردتها اللجنة في تقريرها على المشروع واعتبارها جزءاً منه.وكانت أربع لجان مكونة من (٦٣) عضواً من أعضاء مجلسي النواب والشورى قد درست مشروع الخطة الخمسية الثالثة وخرجت بمجموعة من التوصيات على المشروع تتعلق بمجال السياسات والمؤشرات الكلية ومجال القطاعات الإنتاجية ومجال قطاع البنى التحتية والخدمات الحكومية والسلطة المحلية ومجال الموارد البشرية.

وأكدت توصيات اللجنة في تقريرها أن تعمل الحكومة على أن تكون الخطة الخمسية الثالثة مشروعاً لاقتصاد حديث يأخذ في الاعتبار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر تتكامل فيها سياسات وإجراءات وبرامج ومشاريع فرص تعزيز النمو الاقتصادي.

وطالبت اللجنة في توصياتها الحكومة بتفعيل آليات التقييم لأداء القطاع الخاص بما يكفل الدفع بعملية التنمية وخلق فرص العمل وتشجيعه للاستثمار في الصناعات التصديرية، وإيلاء قطاع الصناعات التحويلية الاهتمام وسرعة استكمال إجراءات إنشاء سوق الأوراق المالية واستمرارها في تبني برنامج الخصخصة بما يسمح بطرح الأسهم للاكتتاب العام وتوفير الإطار التشريعي والتنظيمي المعزز لقيام السوق، ومراجعة وتقييم ماتم تنفيذه من سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.

وأكدت التوصيات على ضرورة إلزام الحكومة بتفعيل وتطبيق القوانين واللوائح الصادرة بشأن تداول المبيدات والحجر النباتي واتخاذ الإجراءات الصارمة ضد من يخالفها، اضافة إلى تشجيع إنتاج المحاصيل النقدية وإقامة مشاريع لاستصلاح الأراضي الزراعية لزراعة الحبوب والتوسع في إنشاء السدود الصغيرة والحواجز وقنوات التوزيع، كما ألزمت اللجنة في توصياتها الحكومة برسم سياسة واستراتيجية وطنية للنهوض بالقطاع السمكي وإعادة النظر في التشريعات المنظمة للاصطياد ووضع الضوابط والإجراءات الرقابية الكفيلة بمنع النهب والاصطياد العشوائي للسفن والأساطيل التجارية في المياه اليمنية الإقليمية.

وطالبت اللجنة الحكومة تكثيف جهودها في الأعمال الاستكشافية والتنقيب عن النفط وكذا تطوير أعمال التطوير لتعويض تراجع الإنتاج النفطي المتوقع والحفاظ على دور القطاع النفطي ووضع سياسة تتضمن ضوابط ومعايير لمنح حق الامتياز للشركات النفطية العاملة في هذا المجال.

وحثت اللجنة الحكومة على ضرورة التوسع في حجم الطاقة التكريرية للنفط ومشتقاته وان يكون قطاع الغاز ضمن أولوياتها ليكون مصدراً مهماً للطاقة لاستخدامات الداخلية في مجالات الكهرباء والصناعات الاستراتيجية، والاسراع في إعادة هيكلة وزارة الصناعة والتجارة وتطوير مهامها والعمل على استكمال البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية لهذا القطاع وإيلاء الصناعات النسيجية الاهتمام الكافي وتقوية القدرة التنافسية للصناعات الوطنية وتشجيع ودعم احلال نظم وسائل الري الحديثة بدلاً عن التقليدية وتحديد الأنشطة الزراعية والصناعية والسكانية في صرح الأحواض المائية وبناء وترميم سدود التغذية في حوض صنعاء والتوسع في زراعة الأحزمة الخضراء والأشجار الحراجية في المدن الرئيسية للحد من التلوث البيئي.

وطالبت اللجنة الحكومة سرعة استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المحطة الغازية بمأرب واعطاء الأولوية في الدراسة والتنفيذ للطرق الاستراتيجية المزدوجة واستكمال مشاريع الطرق المتعثرة والعمل على تهيئة المطارات الدولية وإعادة النظر في قوانين التخطيط الحضري ووضع مخططات عمرانية مستوفاة الخدمات والعمل على إقامة نواد رياضية خاصة بالفتيات وتقديم الدعم والتشجيع لهن.

وخلصت اللجنة في تقريرها إلى حث الحكومة العمل على تقديم مشاريع تعديل القوانين المتعارضة مع قانون السلطة المحلية في مدة أقصاها النصف الأول من العام المقبل ورفد أجهزة السلطة المحلية بالكوادر الكفؤة والمؤهلة والاهتمام بالجانب التأهيلي والتدريبي لرؤساء لجان المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية، ورفع مستويات التشغيل والسيطرة على معدل البطالة والسعي لزيادة اعداد المشتغلين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وربط مخرجات النظام التعليمي باحتياجات سوق العمل المحلي والخارجي وتعزيز آلية التنسيق والتعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم والتدريب.